CD/PV.595
13 June 1991
ARABIC
Original : ENGLISH

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة الخامسة والتسعين بعد الخمسمائة

المعقودة في قصر الامم ، جنيف ،

يوم الخميس ١٣ حزيران/يونيه ١٩٩١ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيسة: الانسة تيسا مولسبي (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية)

GE.91-61247/١٧٠٠ح

الرئيسة: أعلن افتتاح الجلسة العامة ٥٩٥ لمؤتمر نزع السلاح .

اود في البداية أن ارحب بالنيابة عن المؤتمر ، ترحيبا حارا بوزير نزع السلاح وتحديد الاسلحة في نيوزيلندا ، الاونورابل دوغلاس غراهام ، الذي يخاطب المؤتمر هذا اليوم بوصفه المتحدث الاول . انتُخب الوزير اولاً للبرلمان في تموز/يوليه ١٩٨٤ . وبالإضافة إلى مسؤولياته المحددة في ميدان نزع السلاح ، يتولى ايضا منصبي وزير العدل ووزير الفنون والثقافة . كما ان له نشاط منذ فترة طويلة في الحياة الجامعية . وإنني على ثقة بان المؤتمر سيتابع بيانه باهتمام خاص .

واود أيضا أن ارحب بالاونورابل السيدة ماناي كوبوتا ، الموجودة معنا حاليا في هذه الجلسة العامة ، وهي عضو في لجنة الشؤون الخارجية لمجلس الشيوخ في اليابان ومديرة شعبة المرأة في مكتب رئيس الوزراء . وكانت السيدة كوبوتا أيضا مديرة فرع الامم المتحدة للنهوض بالمرأة في فترة ما بين ١٩٧٨ و١٩٨٢ .

وعلى قائمة المتحدثين التي لديّ اليوم وزير نزع السلاح وتحديد الاسلحة في نيوزيلندا ، الاونورابل دوغلاس غراهام ، فضلا عن ممثلي مصر والنمسا وبلغاريا . وسيقدم رئيس اللجنة المخصصة للاسلحة الكيميائية توصية صادرة عن هذه اللجنة المخصصة بشأن أعمال ما بين الدورتين خلال شهر تموز/يوليه .

وبعد نهاية قائمة المتكلمين ، ساطرح هذه التوصية على المؤتمر لاعتمادها . وسنتناول أيضا طلبا قدمته إحدى الدول غير الاعضاء من اجل اتخاذ قرار بشانه .

ويسرني بالغ السرور أن اعطي الكلمة لوزير نزع السلاح وتحديد الاسلحة في نيوريلندا ، الاونورابل دوغلاس غراهام .

السيد غراهام (نيوزيلندا): إنه لمن دواعي سروري البالغ أن اخاطب المؤتمر لاول مرة بالنيابة عن نيوزيلندا . ويسرني ايضا بصفة خاصة أن أراكِ يا سيدتي الرئيسة في منصب رئاسة المؤتمر . وإنني واثق بان المؤتمر سيحرز في ظل رئاستك تقدما سريعا بشأن القضايا المطروحة امامه .

اود ان أُعرض هذا الصباح آراء نيوزيلندا حول بعض البنود المحددة المدرجة على جدول اعمال هذا المؤتمر . ولكن اسمحوا لي اولاً ان أُدلي ببعض ملاحظات حول نزع السلاح وتحديد الاسلحة في المناخ الدولي المتغير . ثمة إقرار واسع بان التغيرات في العلاقات بين الشرق والغرب ، وفي وقت اقرب الاحداث في الخليج ، قد فتحت فصلا جديدا في العلاقات الدولية . ولدينا الفرصة لإحراز تقدم حقيقي نحو عالم يسان فيه السلم

والامن الدوليين من خلال جهد جماعي يستند إلى ميثاق الامم المتحدة . ومع ذلك ، الم يكن هذا هو امل الموقّعين البعداء النظر على الميثاق في عام ١٩٤٥ . وشاهدنا كذلك نقيضا لتلك الرؤيا . فقد انطوى الغزو العراقي الوحشي للكويت على تجاهل تام للقانون الدولي . ويجب علينا جميعا السعي حثيثا للحؤول دون قيام اية دولة باعمال مماثلة في المستقبل .

يعتبر تحديد الاسلحة إحدى اهم الادوات التي لدينا من اجل انشاء نظام عالمي جديد - نظام عالمي تكون فيه سيادة الدول موضع احترام الآخرين وتكفله الامم المتحدة . ان تحديد الاسلحة كان في اغلب الاحيان في الماضي مرهونا باعتبارات اخرى سياسية ، وبالتاكيد اقتصادية . ومع ذلك ، فإن تحديد الاسلحة وسيلة اساسية وعملية لتعزيز الامن في عالم يعج بالتغيرات وعدم التيقن . واكثر من ذلك ، فإن شعوب العالم تطلب الآن اكثر من اي وقت مضى أن نُنحي نحن ، ممثلوها ، خلافاتنا وأن نحقق نتائج إيجابية طويلة الامد من اجل المحافظة على السلم العالمي . وقد شاهدنا الكيفية التي ساعد بها تحديد الاسلحة في تحسين بناء الثقة والامن بين الشرق والغرب . ويتمثل التحدي في تطبيق ذلك على الصعيد العالمي .

إن نيوزيلندا بلد صغير ، ومحظوظ لكونه بعيدا عن المصادر الرئيسية للتوتر الدولي . ولكن في عالم يزداد ترابطا ، يتاثر امننا ، شانه في ذلك شان امن الدول الاخرى ، بالاحداث التي تقع بعيدا عن منطقتنا المباشرة . وتؤمن حكومتي ايمانا قويا بالتعاون الدولي لتعزيز الامن . ولهذا السبب اسهمنا في تدابير الامن الجماعي في الخليج . ولهذا السبب ايضا نؤيد بقوة الجهود المتعددة الاطراف المبذولة من اجل نزع السلاح وتحديد الاسلحة ، ونستحسن المفاوضات الثنائية الناجحة لدى حدوثها . ونعتزم اتباع نهج عملي إزاء هذه القضايا . إن العبارات الرقيقة واللفتات اللطيفة تذهب ادراج الرياح اذا لم ينجم عنها تقدم في النواحي التي لها فيها اهمية . وعلى الرغم من ذلك ، آمل ان نكون بصدد دخول فترة لا يعتبر فيها أن المثالية من جهة والواقعية من جهة اخرى تستبعد احداهما الاخرى . ومن الاساسي الاستفادة من الفرص التي يتيحها الآن التحوّل في العلاقات بين الشرق والغرب . وقد حقن نزاع الخليج زخما في مجال تحديد الاسلحة ولا سيما فيما يخص بنودا محددة من جدول اعمالنا . والمناخ ملائم للقيام بعمل ايجابي .

إن احد التحديات التي يجب مواجهتها بعزم يوجد في مجال الاسلحة التقليدية . فعلى الرغم من وجود اسلحة التدمير الشامل ، فإن الاسلحة التقليدية هي سبب جميع الموت والدمار في الحرب تقريبا . كما انها تستهلك جلّ النفقات العسكرية المفرطة في العالم ، والتي يمكن استعمالها على وجه افضل الى حد كبير لتحسين مصير البشرية . إنني لا اتحدث عن المستوى المحدود من القوات التي لدى الدول بصورة

مشروعة لأغراض الأمن الدفاعي . ولكن السهولة التي تستطيع بها دولة تعزيز قواتها بما يتجاوز هذه المقتضيات المشروعة هو أمر مختلف . لقد ظل هذا الجانب من تحديد الاسلحة موضع تجاهل لفترة طويلة للغاية . ويتوقع الرأي العالمي منا الآن بذل جهود جادة لتحسين الحالة . إن التقدم الذي أُحرز في أوروبا أعطانا مثلا يحتذى . وإن معاهدة القوات التقليدية في أوروبا جزء هام من ترتيبات لتعزيز الأمن والاستقرار في أوروبا وعلى الصعيد العالمي على السواء .

وترحب نيوزيلندا ترحيبا حارا بمعاهدة القوات التقليدية في أوروبا وبحلّ الصعوبات المتعلقة بتنفيذها مؤخرا . ولكن يجب أن نكفل ألا يؤدي نزع السلاح في إحدى المناطق إلى إعادة التسلح في منطقة اخرى . ونؤيد تأييدا تاما التوافق في الآراء الذي تم التوصل إليه في لجنة نزع السلاح في السنة الماضية ومفاده أن تدمير المعدات ينبغي أن يكون الطريقة الرئيسية لتحقيق التخفيضات . وإن تصدير المعدات الفائضة أو إعادة توزيعها على مناطق لا تشملها معاهدة معينة ، ليس من شأنه سوى نقل المشاكل - وعدم الاستقرار - إلى مناطق أخرى .

إن معالجة اختلالات التوازن في الأسلحة التقليدية ليست مهمة سهلة . وان مزيدا من الانفتاح بشأن القدرات العسكرية أمر أساسي . وان وثيقة فيينا بشأن تدابير بناء الثقة والأمن تنطوي على بعض بشائر نجاح في هذا المجال . ويجوز أيضا أن تضم مفاهيم يمكن أن تستخدم في مناطق أخرى كذلك ، على الرغم من أن المشاكل الإقليمية تحتاج بوضوح إلى تدابير تتلاءم مع هذه الظروف المحددة . ومع أن معاهدة القوات التقليدية في أوروبا قد لا تكون نموذجا يصلح لمناطق اخرى ، فإنها تظهر فعلا ما يمكن القيام به إذا توافرت لدى البلدان الارادة السياسية لإحراز تقدم .

وآمل أن تتخذ دول في مناطق أخرى التدابير الملائمة لتعزيز السلم والأمن ، من خلال تخفيضات للأسلحة وبناء الثقة ومزيد من التعاون السياسي . واتطلع إلى مزيد من دراسة هذه القضايا على الصعيد الدولي . واشير بصفة خاصة إلى ما تؤديه مراكز نزع السلاح الإقليمية التابعة للأمم المتحدة من دور مفيد في هذا المجال . وقد أعجبت نيوزيلندا مثلا بالمناقشات التي جرت برعاية مركز آسيا/المحيط الهادئ في كاتماندو وستواصل دعمها لأعماله .

إن انتاج ونقل الأسلحة التقليدية بين البلدان أمر أساسي بالنسبة لمشكلة ضخامة تكديس هذه الأسلحة . وقد شاهدنا النتائج التي يمكن أن تنجم عن تدفق الأسلحة غير المراقب إلى مناطق غير مستقرة يتصاعد فيها التوتر . ونحتاج إلى استحداث سبل جديدة لتوفير الشفافية في تجارة الأسلحة والانضباط بين المورّدين والمتلقّين . ويلزم أن تتحمل جميع الدول قدرا أكبر من المسؤولية الوطنية عن انتاج

الاسلحة وتصديرها . ويجب على كل دولة ان تكفل الا تؤدي العمليات الدولية لنقل الاسلحة إلى انعدام الامن والاستقرار . ونؤيد فكرة إنشاء سجل في الامم المتحدة لنقل الاسلحة لإضفاء الشفافية على تجارة الاسلحة . وستكون زيادة الشفافية إجراء هاماً لبناء الثقة وستعطي انذاراً بتكديس خطير للاسلحة . ويلزم دراسة هذه الفكرة على نحو جاد وعاجل عندما يقدم فريق الخبراء المكلف بدراستها تقريرا إلى الامم المتحدة في وقت لاحق من هذا العام .

وليس في نيوزيلندا سوى مستوى منخفض من واردات وصادرات الاسلحة . وعلى الرغم من ذلك ، فإننا على غاية الاستعداد للمساهمة في سجل للامم المتحدة ، على غرار إسهامنا بالفعل في استبيان الامم المتحدة حول النفقات العسكرية .

ومع ذلك ، فإن الشفافية ليست كافية في حد ذاتها . ولن تحول ابدا دون بيع متعمد للاسلحة لمناطق متفجرة محتملة إذا أُعطيت الاولوية لإبراز النفوذ السياسي او للاعتبارات التجارية . ولذلك ، نؤيد تماما المقترحات الداعية إلى ان تقوم البلدان التي تشترك بصورة رئيسية في توريد الاسلحة التقليدية بمعالجة هذه المشكلة بطريقة منسقة . وينبغي لهذا التنسيق ان يعزز الانضباط المتبادل بحيث لا تؤدي عمليات نقل الاسلحة التي تتجاوز متطلبات الدفاع المشروعة الى تعريض امن دول اخرى والمجتمع الدولي باسره للخطر . إننا لا ندّعي بان هذه المهمة ستكون سهلة . ومع ذلك ، لا يحتاج الامن العالمي إلى ما هو اقل من ذلك .

إن الخسائر الناجمة عن حرب الخليج ليست خسائر بشرية فحسب . فالتدمير المتعمد للبيئة هو تطوّر جديد مروّع في الحرب الحديثة اجتذب بوجه حق إدانة دولية على نطاق واسع . ومع انه لا يعني كثيرا لحكمة البشر ان يجد كثيرون ان التدمير العشوائي للحياة البحرية هو امر ابشع من خسائر حياة الإنسان ، فقد بات اليوم طائر الغاق الملطخ بالنفط رمزا لشدة هشاشة وجود الإنسان في العالم العصري . وتمتد نتائج الحرب البيئية إلى ما هو ابعد بكثير من البلدان المشتركة مباشرة في النزاع ، وليس من اليسير اصلاح الاضرار . ومع ان هذه القضية ليست تماما مسالة تحديد اسلحة ، يجب علينا جميعا ضمان ان يكون المجتمع الدولي والقانون الدولي قادرين بصورة ملائمة على معالجة هذا التطوّر الخطير . وستتعاون حكومتي تعاونا تاماً في المساعي الرامية الى بلوغ هذا الهدف .

وفي حين ان نزع السلاح وتحديد الاسلحة يفقدان شيئا من تركيز الشرق والغرب عليهما ، لا يمكن حل كثير من المشاكل التي نواجهها إلا من خلال المحافل المتعددة الاطراف . وينبغي ان يكون لمؤتمر نزع السلاح دور رئيسي في ذلك . وستفعل نيوزيلندا كل ما تستطيعه بطريقة عملية . ومع ذلك ، فقد اكدنا لفترة من الوقت ،

بوجوب جعل آلية نزع السلاح المتعددة الأطراف على مستوى المهمة الواقعة عليها . وهناك بعض الدلائل المبشرة بالنجاح في هذا الصدد . ونرحب بالتغييرات التي حدثت في لجنة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة ، وكذلك باستمرار التقدم نحو ترشيد أعمال اللجنة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة .

وأرحب أيضا بالتحركات الجارية لتحسين سير عمل هذا المؤتمر . وآمل أن تُتخذ خطوات أخرى لجعل جدول الأعمال والإجراءات أكثر مرونة وأكثر استجابة للحاجات المُلِحّة في التسعينات . وإن عدم احراز تقدم كافٍ بشأن مسألة التجارب النووية ، على سبيل المثال ، أدى ببعض الدول إلى أن تُنشئ محفلا بديلا للمناقشة . وسيكون من المفجع حقا أن يعتبر هذا المؤتمر عقبة في طريق تحديد الأسلحة في بعض المجالات أكثر مما يعتبر عاملا مساعدا على التغيير . وعلى وجه الخصوص ، يلزم أن يستجيب المؤتمر بطريقة مرنة لمسألة زيادة عدد أعضائه . ولا يمكن إرجاء اتخاذ قرار نهائي إلى ما لا نهاية . ونحث المؤتمر ، مع مراعاة التغيرات الأخيرة في الحالة السياسية ، على إنفاذ القرار المتخذ من حيث المبدأ بزيادة عدد أعضائه .

إن الأسلحة الكيميائية هي المجال الذي نتطلع فيه إلى تحقيق أكثر النتائج اتساقا بالطابع الفوري . فقد اتضحت الحاجة المُلِحّة الى اتفاقية عالمية مرة أخرى أيضا ، وهذه المرة من خلال حرب الخليج . وقد واجهت وحدات نيوزيلندا العاملة مع القوة المتعددة الجنسيات ، شأنها شأن الوحدات الأخرى ، احتمال التعرض لهجوم كيميائي . وكانت التهديدات باستعمال الأسلحة الكيميائية ضد المدنيين تهديدات وحشية على نحو خاص ، وهي تذكرنا جميعا بالحاجة الى تحريم هذه الأسلحة المخيفة إلى الأبد . وإن نيوزيلندا ملتزمة التزاما ثابتا بعقد اتفاقية شاملة تحظر الأسلحة الكيميائية . ويسرنا أن نلاحظ التقدم المحرز بشأن عدد من القضايا الهامة ، بما في ذلك صياغة تعريف مناسب للأسلحة الكيميائية وترتيب تدمير المخزونات .

ومن الواضح منذ بعض الوقت انه يلزم اعطاء مزيد من الزخم للمفاوضات . ونرحب بإعلان الرئيس بوش تخلي الولايات المتحدة عن حقها في الرد بالمثل وتدميرها جميع مخزوناتها من الأسلحة الكيميائية في غضون عشر سنوات من بدء نفاذ الاتفاقية . ونأمل أن يوفّر ذلك بعضا من قوة الدفع اللازمة لاختتام المفاوضات في وقت مبكّر . ونعتقد أنه يمكن أن يوفر اجتماع يعقده مؤتمر نزع السلاح على المستوى الوزاري في وقت مناسب مزيدا من قوة الدفع .

إن صياغة الاتفاقية ليس بالطبع هدفا في حد ذاتها ، ومن أجل أن تعمل الاتفاقية بنجاح ، لا بد وأن تجتذب أوسع تأييد دولي ممكن من حيث النطاق . لذلك ، من المهم ألا تعرض الاتفاقية عبثا من شأنه أن ينزع ، لأسباب عملية ، إلى تثبيط همة

البلدان الاصغر عن الانضمام اليها . وتترتب على ذلك آثار في عدد من المجالات ، ليس اقلها ما يتعلق بتكاليف وتعقد الضوابط الجاري انشاؤها . وليس هناك مجال يكون فيه لذلك اهمية اكثر مما للتحقق ، ولا سيما عمليات التفتيش بالتحدي والتحقق من النشاط الكيميائي المشروع . وفي هذا المجال ، يجب علينا ان نجد توازنا مناسبا بين تحقيق الذي يكفي لتوفير الثقة في النظام ، ولكنه لا يلقي عبئا مفرطا على الدول ، والصناعات المعنية . واقترح انه لا ينبغي لنا ان نبحث عن نظام يتسم بالكمال ولا يسعنا تحمل عبء مثل هذا النظام . اننا بحاجة إلى نظام كاف - نظام يكفي لردع منتهك محتمل نظرا لوجود احتمال حقيقي باكتشافه . واعلم ان هذه الاهتمامات يتشاطرها الآخرون .

وكان مما يتفق مع هذه الاهتمامات ، ان ينظر في التفتيش التجريبي الذي اجرته نيوزيلندا والذي وضعت نتائجه على جدول الاعمال في وقت سابق من هذا العام ، الى الوسائل التي يمكن بواسطتها للبلدان الصغيرة ذات الصناعات الكيميائية المحدودة التقيد بالاتفاقية . ومع ذلك ، لا يزال من المحتوم ان توجد تكاليف كبيرة في تنفيذ هذه الاتفاقية . وسيكون من الضروري - ولكن قد لا يكون من السهل - التوصل الى معادلة منصفة تماما لتحديد موضع هذه النفقات . ومن الصحيح ان البلدان ستستفيد من تعزيز الامن الذي توفره الاتفاقية . ولكن ، في اطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، تدفع نيوزيلندا ، التي ليست لديها اية صناعة نووية البتة ، مساهمة من الضمانات تعادل المساهمة التي تدفعها ستة بلدان محصّنة ، جميعها اكبر مساحة من بلدنا ، تدير ٢٩ محطة للطاقة النووية فيما بينها . ولا اعتقد انه يمكن تحمل نظام التمويل غير المنصف الذي تطبقه حاليا الوكالة الدولية للطاقة الذرية على المدى الطويل ، ويجب الا نبذر بذور ظلم مماثل في اتفاقية الاسلحة الكيميائية .

إن تدمير كافة الاسلحة الكيميائية هو هدفنا النهائي . إنها مهمة ضخمة وباهظة الكلفة ، وذلك لاسباب عدة ليس اقلها الضرورة المطلقة لحماية البيئة في هذه العملية . وفي رأينا ، يتعين تدمير هذه الاسلحة في موقعها وان تكون خاضعة لضوابط مناسبة . وفي هذا الصدد ، نقر بان الولايات المتحدة قد تصرفت على نحو صريح ومسؤول في السعي إلى تخفيف القلق بشان تدمير الاسلحة الكيميائية في جزر جونستون المرجانية في المحيط الهادئ . وبشرط استمرار العملية بطريقة مامونة بيئيا ، نوافق ايضا على ان تدمر هناك مخزونات الاسلحة الكيميائية الموجودة في الجزر المرجانية . ومع ذلك ، يتسم تاكيد الولايات المتحدة عدم وجود احتمال لجلب مزيد من المخزونات إلى المنطقة لتدميرها في جزر جونستون المرجانية باهمية اساسية بالنسبة لنا .

إن مراقبة نقل التكنولوجيا والمكونات بهدف انتاج الاسلحة الكيميائية تشكل طريقة واحدة من طرق الحد من انتشار الاسلحة نفسها . وقد وسعنا مؤخرا قائمة ملاثف

الاسلحة الكيميائية الخاضعة لضوابط التصدير في نيوزيلندا . وتعتقد نيوزيلندا انه من الضروري أن تعمل الحكومات على نحو وثيق مع القطاع الخاص في مجال هذه المسائل . وفي المجال الكيميائي ، تواصل حكومة نيوزيلندا اتصالات وثيقة مع مجلس الصناعة الكيميائية في نيوزيلندا . ويسرنا أن المجلس اتخذ مؤخرا خطوات تتعلق بالتنظيم الذاتي في اعتماد برنامج "للحذر المتسم بالمسؤولية" مماثل للبرنامج الذي يوجد في بلدان اخرى . كما نرحب بالمبادرات التي اتخذتها الولايات المتحدة وغيرها من البلدان لتشديد عمليات مراقبة الصادرات التي تساعد في انتاج أسلحة التدمير الشامل . وتبقي نيوزيلندا بالفعل على عمليات مراقبة صادرات السلع الاستراتيجية وهي تشارك في نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف .

واود الآن الانتقال إلى مسالة الاسلحة النووية . فهذه قضية لا تزال موضع اهتمام كبير بالنسبة لحكومة نيوزيلندا والنيوزيلنديين . إن عدم استطاعة الدول الحائزة للاسلحة النووية تخفيض ترساناتها كان لفترة طويلة للغاية مصدر خيبة أمل بالنسبة لبلدان عديدة ، بما فيها بلدي . واشتدت خيبة املنا من جراء اجراء تجارب للاسلحة النووية في المحيط الهادئ . وعلى الرغم من التحسن الذي طرأ في العلاقات بين الشرق والغرب ، من المؤسف أن هذه التجارب لا تزال مستمرة . ونحن لا نزال نعارضها بشدة .

ستظل تركة هذه السنوات تلازمنا فترة من الوقت . ويصعب قياس الكلفة من حيث الثقة الدولية . ومع ذلك ، فإن احتمال احراز تقدم في المستقبل في مجال تخفيضات الاسلحة النووية يتطلب منا التطلع إلى الامام بدلا من التطلع إلى الوراء . وترحب نيوزيلندا جدا بالانجازات الاخيرة في مفاوضات تحديد الاسلحة النووية . وفي أعقاب التقدم الكبير الذي أحرز في مجال معاهدة القوى النووية المتوسطة المدى ، فإن احتمال اجراء تخفيضات في الاسلحة النووية الاستراتيجية هو الآن في متناول يدنا . وتأمل نيوزيلندا أن تزول سريعا العوائق التي تقف حائلا دون عقد اتفاق بشان تخفيض الاسلحة الاستراتيجية . ونأمل أن تسمح التسميات للدول الحائزة للاسلحة النووية باجراء تخفيضات كبيرة في عدد الاسلحة النووية . وفي اعتقادي أن الثقة الناشئة عن هذه الخطوات ستسهم مساهمة كبيرة في بناء نظام عالمي جديد . وتقع المسؤولية عن تخفيضات الاسلحة النووية على عاتق الدول الحائزة للاسلحة النووية في المقام الاول . ولكن لجميع البلدان مصلحة حيوية في هذه القضية ويجب عليها أن تدلي فيها بدلوها .

وعلى الرغم من التقدم المشجع الذي أحرز في المفاوضات الثنائية لتحديد الاسلحة ، لا يزال هناك عدم ارتياح بشان احتمالات انتشار الاسلحة النووية . ومع تضاؤل خطر النزاع النووي العالمي ، ليس من المقبول أن نواجه تزايد الخطر المتمثل في أن تصبح الاسلحة النووية عاملا في النزاع الاقليمي . ونعتقد انه ينبغي أن يوجد في أعقاب

حرب الخليج ، التزام دولي معزز بمنع انتشار الاسلحة النووية . وقد اثبتت نيوزيلندا وغيرها من بلدان جنوب المحيط الهادئ بالفعل التزامنا بعدم الانتشار من خلال معاهدة راروتونغا التي هي تدبير اقليمي هام .

وعلى الصعيد العالمي ، لا تزال معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية تؤدي دورا حاسما . وفي رأينا ، ينبغي ان تظل المعاهدة نافذة لاجل غير محدود بعد عام ١٩٩٥ . إن استخدام تمديد المعاهدة كاداة ضغط لتحقيق تنازلات في مجالات اخرى لتحديد الاسلحة ، مهما كان ينطوي على نوايا طيبة ، إنما هو تماما لعب برهون عالية للغاية . وإن معاهدة عدم الانتشار عامل رئيسي في امننا جميعا . وهي اهم من ان تبدو عن طريق المساومات .

وتعتقد نيوزيلندا ان العضوية على نطاق عالمي هامة لتعزيز معاهدة عدم الانتشار . ولهذا السبب رحبنا بالقرار الذي اتخذته فرنسا من حيث المبدأ بالانضمام إلى المعاهدة . ونرحب بنفس القدر بانضمام تنزانيا وزامبيا . ونامل ان يؤدي هذا قبل انقضاء وقت طويل إلى حالة تصبح فيها جميع الدول الحائزة للاسلحة النووية اعضاء في معاهدة عدم الانتشار ، وتشارك جميعها في اللجنة المخصصة التابعة لهذا المؤتمر لفرض حظر على التجارب النووية . ونؤيد ايضا الجهود المبذولة لزيادة فعالية نظام عدم الانتشار ، بما في ذلك تطبيق ضمانات كاملة النطاق على جميع عمليات نقل الاسلحة النووية . ولذلك ، ثمة مسالة تثير قلقا خاصا لدى نيوزيلندا هي ان احد البلدان في منطقة آسيا/المحيط الهادئ تمتلك منشآت نووية كبيرة قد امتنعت حتى الآن عن تنفيذ التزامها المتعلق بالمعاهدة بعقد اتفاق للضمانات . إن المنازعات الثنائية ليست سببا يجعل احد الاطراف يتجاهل الالتزامات التي تعهّد بها ازاء جميع الاطراف الاخرى في المعاهدة . ويسرني ان جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية قد قررت الآن عقد اتفاق نموذجي للضمانات مع الوكالة . ونتطلع إلى اتمام اتفاق غير مشروط في اقرب وقت ممكن .

وساتحدث بعد ظهر هذا اليوم في اللجنة المخصصة لفرض حظر على التجارب النووية ، وسابيّن بالتفصيل موقف نيوزيلندا من التجارب النووية . فقد كان ذلك منذ وقت طويل ولا يزال مصدر قلق لحكومات نيوزيلندا . ولم تقل الحاجة إلى حظر شامل على التجارب . وبالفعل ، إن تزايد قلق العالم بشان احتمال انتشار الاسلحة النووية يزيد من اهمية اتفاق الدول الحائزة للاسلحة النووية على فرض حظر تام على التجارب . إن الجوانب التقنية لحظر على التجارب النووية كانت ولا تزال هامة على الدوام . ولهذا السبب ، نشارك في فريق الخبراء العلميين المخصص للنظر في التدابير التعاونية الدولية لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية وفي التجربة التقنية الذي يقوم بها الفريق ، والتي لم تستكمل مرحلتها الكاملة النطاق إلا منذ ايام قليلة فقط . وساقدم

في اللجنة المخصصة ورقة مناقشة بشان التحقق من فرض حظر شامل على التجارب النووية ، آملا ان تساعد في دراسة هذا الموضوع .

لقد اتاحت احداث السنوات القليلة الماضية فرصة لإحراز تقدم في مجال نزع السلاح وتحديد الاسلحة لم يشاهد قبل الآن . ولدينا تصور لمعرفة ما يجب فعله . ويجب ان نكون الآن مصممين على ان يتم ذلك . وقد اتحد المجتمع العالمي مؤخرا لمواجهة تهديد مشترك . وعمل بتصميم لمواجهة التحدي . ويحدوني الامل ان يؤدي هذا المؤتمر الى نفي التعاون والتصميم في الوقت الذي نسعى فيه معا إلى تحقيق عالم افضل لهذا الجيل والاجيال المقبلة . واستطيع ان اؤكد لكم التزام نيوزيلندا ببلوغ هذه الغاية .

الرئيسة: اشكر وزير نزع السلاح وتحديد الاسلحة في نيوزيلندا على بيانه الهام وكذلك على كلماته الرقيقة . المتحدث التالي على قائمتي هو ممثل مصر ، السفير العربي ، الذي اطلب اليكم ان تسمحوا لي بان اقدم له تهانيّ الحارة على تعيينه مؤخرا في منصب جديد وهام . اعطي الكلمة للسفير العربي .

السيد العربي (مصر) : سيادة الرئيسة ، اسمحي لي ، بما ان هذه هي اوّل مرة اتحدث فيها في هذه الدورة ، ان اعرب لكم عن خالص تهاني بمناسبة تولّيكم منصب رئاسة مؤتمر نزع السلاح في هذه الفترة الهامة . لقد ظّل بلدانا يتمتّعان طيلة قرنين بعلاقات وثيقة ، وفي بعض الاحيان ، اذا اذنْت لي بان اقول ذلك ، بعلاقات وثيقة جدا . بل ويسرّني ان اقول ان بلدينا يتمتعان منذ سنوات عديدة الى الآن بعلاقات ممتازة . ونحن واثقون بانكم سوف تتمكّنون ، بقيادتكم المعروفة جيدا وبمهاراتكم الدبلوماسيّة ، من توجيه اعمالنا نحو نهاية ناجحة ، واودّ في هذا السياق ان اشكركم على التهاني التي وجّهتموها اليّ بمناسبة قيامي بشغل منصب الممثل الدائم في نيويورك . ويسرني غاية السرور ان اعرب عن تقدير وفدي لوزير نزع السلاح وتحديد الاسلحة في نيوزيلندا ، الاونورابل دوغلاس غراهام للبيان الهام الذي ادلى به .

لقد بدات دورة مؤتمر نزع السلاح لهذا العام في مناخ مشحون بمزيج من مشاعر الامل والخوف والقلق والاضطراب . وضاع وقت ثمين وتاخر برنامج عملنا . غير ان ما يهم ان نبرز اهميته في هذه المرحلة انما هي المسؤولية الخاصة المسندة الى هيئتنا بوصفها محفل الامم المتحدة التفاوضي المتعدّد الاطراف الوحيد لنزع السلاح ويجب تاكيد ان ميثاق الامم المتحدة في سعيه الى الحفاظ على السلم والامن الدوليين قد اعترف بالصلة الاساسية الموجودة بين نزع السلاح والسلام العالمي . ومن واجبنا مواصلة مهمتنا بسرعة والشروع في عمل جدي يشمل جميع البنود المدرجة في جدول الاعمال . لقد منحنا اعضاء الامم المتحدة ثقتهم ، وإن اداء مؤتمر نزع السلاح يقع في مركز الفحص

الدقيق ويشكل موضوع التقييم . ويجب أن يفي بالتزاماتنا وبما يتوقع من هذه الالتزامات .

هناك عيبان يلزم إبرازهما ومعالجتهما في أيّ تقييم يتناول تحسين سير أعمال مؤتمر نزع السلاح وفعاليتها . ويتركز العيب الأول على تعريف توافق الآراء الذي هو أساس التوصّل الى القرارات في مؤتمر نزع السلاح . ولئن كانت المادة ١٨ من النظام الداخلي تنص على أن يقوم المؤتمر بتصريف أعماله واعتماد قراراته بتوافق الآراء فإن المادة ٣٥ تنص على أنه "لا يجوز تفسير اعتماد التقارير بتوافق الآراء بأنه يؤثر بأية صورة على ما يشترط فيها أساسا من ضرورة أن تعكس تلك التقارير بأمانة مواقف جميع أعضاء الأجهزة المعنية" .

لذلك فقد أدرج توافق الآراء في النظام الداخلي ليضمن ديمقراطية عملية اتخاذ القرارات في مؤتمرنا . غير أنه ، مع مضي السنين ، كما ندرك جميعا ، أسيء تأويله وأسيء استعماله وأفرط في هذا الاستعمال وبولغ في توسيع نطاقه . إن أي عضو بوسعه ايقاف أعمالنا اذا صوّت تصويتا سلبيا . ليس ذلك فحسب ، بل إننا شهدنا مرارا وتكرارا خطر استعمال التصويت السلبي كما أننا عشنا في ظله ، حتى أصبح هذا التصويت كافيا ، في آخر المطاف ، لعرقلة أعمالنا . وأدّت هذه العمليّة الى تخويل جميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح سلطات حق النقض . وكان معنى ذلك لا تجميد النتيجة النهائية للمفاوضات فحسب ولكن أيضا ، ولمزيد الأسف ، إحباط أي تقدم وجعل مؤتمر نزع السلاح راكدا وعديم الحيلة . إن توافق الآراء ، في رأي وفدي ، هو عملية ترمي الى التشجيع على التراضي والتوافق بروح من التفاهم المتبادل والنوايا الحسنة . ولا ينبغي التلويح به على الدوام لايقاف أي تقدم مفيد .

أما النقطة الثانية فلا تتناول طريقة أعمالنا بحدّ ذاتها وإنما تتناول مبرّر وجود مؤتمر نزع السلاح نفسه . فمن المعروف جيدا أن الجمعية العامة عهدت الى مؤتمر نزع السلاح بمهام خاصة بوصفه المحفل التفاوضي الوحيد المتعدد الأطراف لنزع السلاح . والسؤال الأساسي الذي أود طرحه هو: ما هو كمّ المفاوضات التي تجري في محفلنا التفاوضي ؟ إن معظم اللجان المخصّصة التي أُنشئت برعاية مؤتمر نزع السلاح لا تتمتع بولاية تفاوضية وهذا يجعلها تتضاءل حتى تصل الى مستوى مركز هيئات المداولات . فما الفرق إذن بين مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة أو بينه وبين اللجنة الأولى للجمعية العامة . لقد حذرت من ذلك في الكلمة التي أدليت بها في ٢١ نيسان/ابريل ١٩٨٨ . والواقع انني أوضحت مدى أهمية مؤتمر نزع السلاح لمستقبل مفاوضات نزع السلاح .

وكانت النتيجة الصافية هي أن المجتمع الدولي عجز حتى الآن عن تحويل النهج المتكامل الوارد في الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الاولى المكرسة لنزع السلاح الى صكوك قانونية ملزمة لان انجازات مؤتمر نزع السلاح بقيت محدودة في طابعها ولان نتيجة اعماله ، واخشى ان اقول ذلك ، بقيت عديمة التاثير .

إن تراكم اسلحة التدمير الشامل ، ولا سيما في مناطق معينة كالشرق الاوسط ، يخلق بيئة مسببة لعدم الاستقرار تعرّض السلم والامن الدوليين للخطر . وإن شبح استعمال اسلحة التدمير الشامل يدفعنا الى مضاعفة جهودنا لإبرام اتفاقية للاسلحة الكيميائية شاملة وقابلة للتحقق في اقرب وقت ولتناول مسالة جميع اسلحة التدمير الشامل الاخرى . وينبغي أن يتم ذلك دون إبطاء كي نجعل من عالمنا مكانا للعيش اكثر امنا .

لقد اقترحت مصر في ٨ نيسان/ابريل ١٩٩٠ اعلان الشرق الاوسط منطقة خالية من اسلحة التدمير الشامل . وفي ٢٤ نيسان/ابريل ١٩٩٠ تلقيت تعليمات بتقديم مقترحنا في مؤتمر نزع السلاح ، وأعلنت في تلك المناسبة ما يلي:

"يرمي الاقتراح الى تجنيب منطقة مشحونة بالتوتر ويلات اللجوء المحتمل الى اي نوع من أنواع اسلحة التدمير الشامل" .

ثم مضيت لأعلن في الكلمة نفسها:

"ترى حكومة مصر بعد دراسة متروّية أن إقامة منطقة خالية من اسلحة التدمير الشامل في الشرق الاوسط تستحق اهتماما عاجلا ودراسة جادة ... واعتقد أن التمعّن في دراسة محتوياتها سيسهم في تقدير افضل واعمق لاقتراحنا . ونامل املاً صادقا أن يحظى هذا النهج الشامل المقترح بالتاييد الفعلي من جانب جميع ... الدول" .

ومنذ عهد قريب ، اعلنت مقترحات من جانب الولايات المتحدة وفرنسا نامل أن تسهم في الوصول الى هذا الهدف الهام . كما أن مجلس الامن اعتمد القرار ٦٨٧ الذي يعترف في الفقرة ١٤ منه بضرورة انشاء مثل هذه المنطقة . وتنص الفقرة ١٤ على ما يلي:

"تحيط علما بان الإجراءات التي يتعيّن أن يتّخذها العراق والواردة في الفقرات ٨ و ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ و ١٣ من هذا القرار تمثّل خطوات نحو هدف انشاء منطقة خالية من اسلحة التدمير الشامل ومن جميع قذائف اطلاقها ونحو هدف فرض حظر شامل على الاسلحة الكيميائية" .

وتعتبر مصر أن إشارة مجلس الأمن الى المقترح المتعلّق باسلحة التدمير الشامل إنما هو اعتراف بحسنات المقترح المصري . ويأمل وفدي على سبيل المتابعة أن يتم الإضطلاع في المستقبل القريب بإنشاء آلية ملائمة واتخاذ تدابير محددة ايضا تحت إشراف مجلس الأمن . بل حتى بوسع المجلس أن يناقش هذه التدابير خلال جلسته القادمة لاستعراض الخطوات التي اتخذها العراق في ميدان نزع السلاح .

ويمكن أن يكون عنصر متكامل آخر ، من شأنه أن ييسّر إنشاء مثل هذه المنطقة في الشرق الأوسط وأن يضمن الانضمام الجماعي الإقليمي اليها ، هو تشجيع جميع دول المنطقة على الانضمام الى المكوك القانونية الدولية المشتملة على الانظمة القانونية التي تنظّم اسلحة التدمير الشامل . وهذه المكوك القانونية هي معاهدة عدم الانتشار ، واتفاقية الاسلحة البيولوجية لعام ١٩٧٢ ، واتفاقية الاسلحة الكيميائية التي هي قيد الإعداد الآن في مؤتمر نزع السلاح ، وإن نجاح استخدام تدابير بناء الثقة في الشرق الأوسط سيزيد ولا شك من خلال انضمام جميع الاطراف في المنطقة الى هذه المكوك القانونية الهامة .

وفي العام الماضي ، قام فريق خبراء عالي الكفاءة معيّن من الأمين العام باستكمال وتقديم دراسة عن التدابير الفعّالة القابلة للتحقق يمكن أن تيسّر انشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في الشرق الأوسط . ولوحظ في الفقرة ١١٠ من الدراسة أن:

"هناك اتفاقا واسع النطاق على أن انشاء منطقة فعلية سيكون بمثابة تحسن كبير يطرأ على الحالة الراهنة . والمشكلة هي في كيفية تهيئة الظروف التي تصبح فيها المنطقة تطورا واقعيا" .

وهذا يمثل التحدي الأساسي لتنفيذ مجموعة من قرارات الجمعية العامة يرجع تاريخها الى عام ١٩٧٤ عندما قدّمت مصر وايران هذا المقترح للمرة الأولى الى الجمعية العامة ، ثم ظلت هذه القرارات تعتمد بتوافق الآراء في كل دورة للجمعية العامة منذ عام ١٩٨٠ .

انتقل الآن الى معاهدة عدم الانتشار . إن مصر تعلق اهمية قصوى على معاهدة عدم الانتشار ، التي هي حجر الزاوية لنظام عدم الانتشار . وفي سبيل تحقيق هدف تعزيز نظام معاهدة عدم الانتشار وتحسينه لفترة ما بعد عام ١٩٩٥ ، تناول وفدي عدة قضايا هامة في المؤتمر الاستعراضي الرابع ، الذي عقد هنا في جنيف في الصيف الماضي . وإن المشاكل التي ما تزال تواجهنا ، بعد ٢٣ عاما من توقيع معاهدة عدم الانتشار ناجمة عن كون هذه المعاهدة مفتقرة الى التقيد بها على مستوى العالم . فالدول الرئيسية

ذات البرامج النووية الهامة اختارت ان تظل خارج معاهدة عدم الانتشار بينما الدول الاخرى التي لا تملك برامج نووية مشابهة تخلت عن هذا الخيار وانضمت الى معاهدة عدم الانتشار . وهذا النهج اللا متماثل المتبع ازاء الحقوق والالتزامات ، ولا سيما في مناطق تمزقها المنازعات ، خلق حالة من الغموض وعدم التيقن . وحالة الشرق الاوسط واضحة كثيرا .

وبالإضافة الى ذلك ، فإن معاهدة عدم الانتشار لا تنص على ضمانات امنية يوثق بها . والدول المحايدة ودول عدم الانحياز التي لا تنتمي الى احلاف عسكرية معرّضة للخطر بوجه خاص وتشعر بالحاجة الى ضمانات من المجتمع الدولي .

وترى مصر أن للبعد الامني اهمية فائقة لكل دولة غير حائزة للاسلحة النووية ولا سيما للدول المحايدة ودول عدم الانحياز . ومن الضروري لهذا السبب تركيز الإهتمام على الجوانب الامنية .ومن المسلّم به بوجه عام عدم وجود صيغة واحدة تضمن بمفردها الامن للدول غير الحائزة للاسلحة النووية . فبعض الدول تتصور أن امنها سيتعزز من خلال نيل ضمانات امن سلبية من الدول الحائزة للاسلحة النووية عن طريق صكوك ملزمة قانونا . وقد قدّمت نيجيريا الى المؤتمر الاستعراضي الرابع لمعاهدة عدم الانتشار مقترحا جديرا بالدراسة . ولهذا المقترح حسناته ومن شانه تقديم ضمانات كافية لدول كثيرة . غير أن هناك نهجا اضافيا تستحسنه مصر . وهذا النهج يطبق تماما على الهدف الاصلي الوارد في الميثاق وهو إسناد دور مركزي الى مجلس الامن في صون السّلم والامن الدوليين . ويستند نهج الضمانات الإيجابية الى افتراض أن يكون مجلس الامن على وشك اتخاذ اجراءات مناسبة . وقد اعتمد المجلس فعلا نصا مبتورا الى حدّ ما للنهج الإيجابي عام ١٩٦٨ يستحق النظر فيه بصورة اكثر تمعّنا .

ولعلكم تذكرون أن بلدانا كثيرة شدّدت ، اثناء الدورة المستانفة للجمعية العامة في أيار/مايو ١٩٦٨ ، على اهمية إدراج احكام للضمانات الامنية للدول غير الحائزة للاسلحة النووية في معاهدة عدم الإنتشار . غير أن هذا الطلب لم يحظ بنظرة رضا من الدول الحائزة للاسلحة النووية . وبالتالي ، لم تتضمن معاهدة عدم الإنتشار بندا ينص على ضمانات امنية . وكحل وسط ، احيلت قضية الضمانات الامنية الى مجلس الامن الذي اعتمد القرار ٢٥٥ في ١٨ حزيران/يونيه ١٩٦٨ .

والامر الذي يهم وفدي الى اقصى درجة هو زيادة فعالية ذلك القرار وجعله يتسق مع حقائق عالمنا المعاصر . ويمكن تحقيق ذلك باعتماد التدابير التالية: الإعراب عن عزم لا لبْس فيه على اتخاذ اجراءات فورية تستهدف ردع أيّ تهديد او عدوان نووي ، والتصميم على التصرّف وفقا لاحكام الفصل السابع من الميثاق ضد أي معتدٍ ، مع النص

على تقديم مساعدة اكثر شمولا بما في ذلك المساعدة التقنية والمالية والإنسانية ايضا الى الدول غير الحائزة للاسلحة النووية التي تتعرّض لاستعمال الاسلحة النووية او التهديد باستعمالها ضدها ، واخيرا فرض عقوبات ضد اي دولة طرف او غير طرف في معاهدة عدم الانتشار تستعمل الاسلحة النووية ضد دولة غير حائزة للاسلحة النووية طرف في المعاهدة .

وقد قدمت مصر ، خلال المؤتمر الإستعراضي الاخير لمعاهدة عدم الانتشار مقترحا بهذا الخصوص . غير ان المؤتمر لم يتمكّن من الاتفاق على وثيقة ختامية ، ولذلك لم يعتمد مقترحنا بصورة رسمية . إلا اننا نعتبر ان وضع الصيغة النهائية والاتفاق العام على عباراته هما خطوة يمكن أن تمهد الطريق نحو اجراء مشاورات ، واتخاذ اجراءات كما يؤمل ، بين الاطراف المعنية . وقد اقتصرت عبارات النص الذي حظي بالقبول على دعوة جميع الدول الحائزة للاسلحة النووية الاطراف في المعاهدة الى القيام ، جماعيا او فرديا ، بإجراء مشاورات مع الدول الحائزة للاسلحة النووية وغير الاطراف حاليا في المعاهدة بشان قضية ضمانات الامن ، مع اخذ قرار مجلس الامن ٢٥٥ الصادر عام ١٩٦٨ في الاعتبار وإعلام الدول الاخرى الاطراف في المعاهدة باي تقدم يتعلّق بالإجراءات المناسبة التي يتخذها المجلس والتي قد تسفر عن هذه الجهود . وعلى الرغم من بساطة عبارات هذا الاتفاق على الحل الوسط ، فإن مصر تعتبره اساسا سليما ونقطة انطلاق نحو عملية نامل في أن تكتسب زخما بسرعة . ويمكن أن يكون في المناخ الدولي المواتي الذي يسود الآن ما يؤيد هذه النتيجة .

ويرحب وفدي بالعمل الذي قامت به حتى الان اللجنة المخصصة للاسلحة الإشعاعية من اجل التوصل الى اتفاق بشان اتفاقية تحظر استحداث الاسلحة الإشعاعية وانتاجها وتكديسها واستعمالها وكذلك التوصل الى اتفاق بشان حظر الهجوم على المنشآت النووية . واذا لم يوجد اتفاق شامل بشان حظر الهجوم على المنشآت النووية ، فإن قدرة البلدان النامية على الاستفادة بصورة مامونة وبثقة من الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ستتعرض للإعاقة بدرجة كبيرة .

وعلاوة على ذلك ، ثمة مسالة اضافية لها اعلى درجة من اهتمام وفدي هي مسالة النفايات الإشعاعية . إن للتخلص من النفايات الإشعاعية بإلقائها في افريقيا آثارا خطيرة واثرا شديدا على الصحة والرفاهية والبيئة في قارتنا . ولذا فإننا نامل أن تجتهد اللجنة المخصصة للاسلحة الإشعاعية لوضع الطرائق اللازمة لدراسة الاثار الخطيرة التي تنجم عن هذه المشكلة .

الرئيسة: اشكر ممثل مصر على بيانه وكذلك على عباراته اللطيفة . واعطي الكلمة الآن للسفير سيسكا ممثل النمسا .

السيد سيسكا (النمسا): سيادة الرئيسة ، إنها لغبطة خاصة تلك التي اشعر بها وانا آخذ الكلمة في ظل رئاستك . إن مهارتك الشخصية والتزامك وسمو سيرتك في ميدان نزع السلاح هي من الامور المعروفة جيدا بالنسبة إلينا جميعا وهي علامة تبشر بنجاح اعمال مؤتمر نزع السلاح . وعلاوة على ذلك ، فإنكم تمثلون بلدا تحتفظ النمسا معه بعلاقات صداقة عميقة قديمة العهد .

اسمحوا لي بان ابدا بالإعراب عن بالغ ارتياح حكومتي للمبادرة التي قام بها الرئيس بوش مؤخرا في ميدان الاسلحة الكيميائية . إن التخلي غير المشروط عن اي استعمال للاسلحة الكيميائية عند بدء نفاذ اتفاقية الاسلحة الكيميائية ، الذي اعرب عنه في هذه المبادرة ، يمثل خطوة هامة في اتجاه إزالة هذه الفئة من الاسلحة على مستوى العالم . وندرك ، في هذا الصدد ، اهمية التعاون من اجل تدمير الاسلحة الكيميائية حسبما هو مطلوب في مبادرة الولايات المتحدة . كما نؤيد ، في الوقت نفسه ، تكثيف المفاوضات - في جوانبها الكمية وجوانبها النوعية على حد سواء - بغية اتمام وضع مشروع الإتفاقية في غضون الاشهر الإثنى عشر القادمة .

وما يزال هناك ، الى جانب المسائل المذكورة اعلاه ، عدد من القضايا الاخرى قيد المناقشة تحتاج هي ايضا الى تسوية سياسية بصرف النظر عن الحلول التقنية . وإني اشير ، على وجه الخصوص ، الى مسالتي التحقق واتخاذ القرارات . فالمشكلة الاساسية التي نواجهها الآن في مجال نزع السلاح تتصل بتحديد المعايير الموضوعية اللازمة للتمكين من ادراج معظم المرافق والمنشآت ذات الصلة في نظام المراقبة . وإننا نؤيد ، في هذا الصدد ، مفهوم "القدرة" بوصفه معيارا اساسيا في حين نتعلق ، في الوقت نفسه ، مع اولئك الذين يدلون بالحجج المؤيدة لجعل هذا المفهوم مقتصرا على اكثر المرافق والمنشآت صلة بالموضوع والقادرة على انتاج المواد الكيميائية المدرجة في الجدول ١ والجدول ٢ . وينبغي ان يكون في ذلك ما يفي بالحاجات السياسية والتقنية المتعلقة بنطاق التحقق . وسوف يساعد هذا ، من الناحية السياسية ، في التغلب على الإحجام الذي يبديه ممثلو الصناعة وكذلك البلدان التي بها عدد كبير من المرافق والمنشآت الكيميائية . وعلاوة على ذلك ، يمكن الاحتفاظ بالآثار المالية عند مستوى يمكن قبوله . وإن هذا الانتقاء الإضافي سيساعد ، من وجهة النظر التقنية ، في "فصل ما له قيمة عما ليس له قيمة" .

وفيما يتعلق بنظام اتخاذ القرارات التي يتعين اعتمادها بموجب الاتفاقية المقبلة ، اسمحوا لي بان اشير الى ثلاثة مبادىء يبدو انها الاكثر حسما . وهذه المبادىء الثلاثة تتصل بمسائل التوزيع الجغرافي للمقاعد ، وبالشفافية والمرونة . ويتبين ، في ضوء المعالم الإقليمية وايضا العالمية لجميع الدول ، انه ينبغي ان

تكون جميع مناطق العالم ممثلة تمثيلا كافيا في نمط اتخاذ القرارات ، وفي هذا الصدد ، يمكن قصر عدد المقاعد في الجهاز التنفيذي لهيئة المراقبة على ٣٠ مقعدا ، باستعمال نظام يمكن قبوله عموما لانتقاء المرشحين . غير أن هذا النظام يمكن أن يضم بعض المعايير الإضافية للسماح بتمثيل أكثر تواترا للدول المعنية بالأمر بدرجة كبيرة .

وابتغاء تحقيق ثقة شاملة في أعمال الهيئة ، سيتطلب الأمر أقصى درجة من الشفافية في عملية اتخاذ القرارات . ويتعين أن يكون هذا مضمونا في جميع المجالات الأخرى لعمل الهيئة المقبلة مع ايلاء الاعتبار ، مع ذلك ، للقيود الإعلامية بسبب متطلبات السرية التجارية وأمن المصالح المعنية .

وتتصل ضرورة المرونة بالحاجة الى رد فعل سياسي وتنظيمي سريع . إن البيئة الدولية المتغيرة وكذلك سرعة تقدم العلم والتكنولوجيا يستلزمان تطبيق الاتفاقية وكذلك تفسيرها بصورة مرنة . وبسبب المصالح الأمنية التي ينطوي عليها الأمر ، ينبغي تناول الجانب الإداري من التنظيم بطريقة مرنة مع ضمان الاستجابة الشاملة للاهتمامات الأمنية الخاصة . وبناء على ذلك ، وبغية الوفاء بهذه المطالب ، ينبغي أن يكون في متناول هيئة المراقبة المقبلة أجهزة ملائمة للإعلام والتقييم .

ودعوني أرحب بالمبادرة التي اتخذها مؤخرا الرئيس ميتران ، رئيس فرنسا ، والتي تتضمن مقترحات تتعلق باسلحة التدمير الشامل وكذلك بفئات أخرى من الاسلحة . وعلى وجه الخصوص فإن التعجيل المقترح في مفاوضات الأسلحة الكيميائية وإمكان اختتامها ، عام ١٩٩١ أيضا ، باجتماع وزاري ، يرميان الى تكثيف المفاوضات بغية الوصول بها الى نهاية مبكرة . ونرحب ، بالمثل ، بالقرار الذي اتخذته الحكومة الفرنسية للانضمام الى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية مما يعزز المعاهدة على نحو حاسم .

ودعوني أكرر مرة أخرى قولي إن بلدي يعلّق أقصى قدر من الأهمية على تحقيق حظر شامل على الأسلحة الكيميائية . وعلى أساس هذا الفهم ، عززت النمسا التزامها بعملية التفاوض وهي تواصل عرضها بان تكون بلدا مضيفا لهيئة المراقبة المقبلة . ودعوني أقدم ، في هذا المجال ، مزيدا من التفاصيل عن فهمنا لدور هيئة المراقبة المقبلة وكذلك عن عرضنا .

سوف يجب على هيئة المراقبة المقبلة ممارسة عدد من مختلف الوظائف بغية التمكين من تنفيذ الاتفاقية بصورة شاملة وتكلّفية . وتتصل إحدى هذه الوظائف بانشطة

التحقق بالمعنى الواسع للكلمة ، بما في ذلك الاستكمال الدوري لوسائل التحقق وما يتصل بذلك من منهجية . وفي هذا الصدد ، إن إنشاء وحدة خاصة تتناول القضايا ذات الصلة بالعلم والتكنولوجيا يبدو أمرا ملائما . وثمة مجال آخر من مجالات النشاط سوف يشمل التعاون السلمي في ميدان الكيمياء ، وهو ما سيشكل ، الى حد كبير ، وظيفة غرفة مقاصة . وعلاوة على ذلك ، يمكن التفكير في وضع برامج تعليمية للمفتشين وأيضا للطلاب وللجمهور عموما .

ودعوني أشير الى فكرة أخرى تتصل بمسألة الحماية البيئية . فكما أشير في أحيان كثيرة في سياق تدمير الأسلحة الكيميائية ، يتعين التقيد بأدنى حد من المعايير البيئية . ولما كان عمل الهيئة اليومي في المستقبل سيسمح بجمع معارف بيئية شاملة أيضا في المناطق الأخرى ، قد يمكن إنشاء وحدة بيئية خاصة . ويمكن أن تساعد هذه الوحدة في رعاية برامج التعاون الدولية في السياق البيئي المحدد للمواد الكيميائية الفائقة السمية مع الاعتماد أيضا على ما يوجد من المعارف في منظمة الصحة العالمية .

وهكذا ، ينبغي في رأينا أن تكون هيئة المراقبة المقبلة هيئة خدمات شاملة للمجتمع الدولي للدول يسهل الوصول اليها . وينبغي لهذا الغرض أن يتيح موقعها أمثل تعاون وتنسيق مع الهيئات الدولية ذات الصلة ومع المجتمع الدولي بأسره . وينبغي لشروط العمل الممتازة بما في ذلك المزايا والحصانات السخية أن تجعل هذه المهمة أسهل ما يمكن . والنمسا مستعدة لتهيئة شروط كهذه تنطوي على معاملة مماثلة لموظفي الهيئة وكذلك للبعثات الدائمة المعتمدة لدى الهيئة تماثل المعاملة الخاصة بالبعثات الثنائية ، كإسهام في نجاح أعمال الهيئة مستقبلا .

ودعوني أبدأ بملاحظات عامة وأنا أنتقل الآن الى المؤتمر الاستعراضي الثالث المقبل لاتفاقية الأسلحة البيولوجية الذي سيعقد في جنيف في أيلول/سبتمبر من هذا العام . لقد أثبت نظام الأسلحة البيولوجية الوارد في الاتفاقية ، حسب فهمنا ، أنه نظام مرض . ففي المؤتمر الإستعراضي الثاني في عام ١٩٨٦ لم ير الوقت ملائما لاتخاذ اجراءات بشأن المسائل المؤسسية ولا المسائل الأخرى في ضوء الاختتام المتوقع في ذلك الوقت لمفاوضات اتفاقية الأسلحة الكيميائية . وفي غضون ذلك ، ثبت أن التوقع الذي كان سائدا حينذاك فيما يتعلق بامكان مجرد دمج مؤسسات تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية كان توقعا لا يمكن تحقيقه ، لأن الحاجة تدعو ، فيما يبدو ، على الأقل الى وجود وحدة متخصصة لتناول القضايا ذات الصلة بالأسلحة البيولوجية . ويمكن ، بالتالي ، ترقب وضع مقترحات دقيقة لإتاحة تعزيز تنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية في حين لا تستبعد ، في الوقت نفسه امكانية دمج هذه الوحدة في هيئة مراقبة الأسلحة الكيميائية المقبلة .

وسوف يتعين ، في المؤتمر الاستعراضي الثالث ، ايلاء اعتبار خاص للمسائل المتصلة بتنفيذ تدابير تعزيز الثقة التي نالت القبول عام ١٩٨٧ وكذلك بإمكانية توسيع نطاقها . وقد يشمل توسيع النطاق هذا حتى تدابير تحقق ملزمة قانونا . وسيكون لهذه الاعتبارات تأثير مباشر على المسائل المؤسسية لدى النظر في تعزيز الترتيبات التنظيمية .

وثمة مسألة اخرى تتصل بتنفيذ تدابير بناء الثقة على الصعيد الوطني وبتجهيز المعلومات التي يحصل عليها . ففي ضوء المضمون المتصل بالصحة للمعلومات التي توفر بهذه الطريقة ، وكذلك المعارف التي اكتسبتها من قبل منظمة الصحة العالمية فيما يتعلق بالاسلحة الكيميائية والبيولوجية ، وقد يمكن النظر في توسيع نطاق المهام في هذا المجال من جانب منظمة الصحة العالمية . وقد يمكن أن يتم ذلك في شكل تعزيز الوحدة الخاصة الموجودة داخل منظمة الصحة العالمية والتي تتناول قضايا الاسلحة الكيميائية والقضايا التي لها صلة بالاسلحة البيولوجية .

وفيما يتعلق بالترتيبات المؤسسية المقبلة ، قد توجد نقطة البدء في شكل وحدة أمانة مصغّرة ربما داخل إدارة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة .ويمكن ، في الوقت نفسه ، التفكير في إنشاء لجنة مفتوحة العضوية ، وهو الأفضل ، للدول الأطراف تتناول مسائل التنفيذ . ويبدو أن النظام الاستشاري الموجود حاليا سيكون المحفل الملائم لاتخاذ الإجراءات بشأن أية مسائل تتعلّق بالامتثال .

ولما كان من الممكن الآن توقع اختتام مفاوضات الاسلحة الكيميائية بنجاح يبدو أن من الملائم تناول مسألة التحفّظات فيما يتعلق ببروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ . ويمكن أن يتّخذ ذلك شكل اجتماع خاص للدول الأطراف تقتصر على معالجة مسائل التنفيذ فيما يتعلق بالبروتوكول . ويمكن ، بهذه المناسبة ، اعتماد إعلان رسمي يؤيد سحب كافة التحفظات بشأن بروتوكول جنيف في أقرب وقت ممكن ، ولكن على أي حال في موعد لا يتجاوز وقت بدء نفاذ اتفاقية الاسلحة الكيميائية . ولا شك في أن مثل هذه الخطوة ستعزز أمن جميع الدول مما يدعم الجهود المبذولة من أجل التأييد العالمي لجميع الصكوك القانونية الثلاثة .

ودعوني اختتم كلمتي بالإعراب عن ارتياحي لأن التنفيذ الكامل وغير المشروط لمعاهدة تخفيض القوات التقليدية في أوروبا يبدو الآن ماضيا في طريقه بشكل جيد مما يسمح لنا بأن نمضي في مفاوضات بشأن عقد معاهدة ثانية يتوقع بموجبها حتى إجراء مزيد من التخفيضات في الاسلحة التقليدية وكذلك في الهياكل العسكرية الموجودة .

واود ، بالمثل ، ان اعرب عن خالص املي ان يسمح اجتماع القمة الوشيك الانعقاد بين الرئيسين بوش وغورباتشوف بالتوقيع المنتظر على اتفاق محادثات خفض الاسلحة الاستراتيجية . ونظرا الى هذا التطور ، فإننا نلقى تشجيعا على ان نتوقع مزيدا من الخطوات في مجال نزع السلاح النووي وتحديد الاسلحة في المستقبل القريب .

الرئيسة: اشكر ممثل النمسا على بيانه وكذلك على عباراته اللطيفة . واعطي الكلمة الآن للسفير ديتشيف ، ممثل بلغاريا .

السيد ديتشيف (بلغاريا): سيدتي الرئيسة ، انه لامتياز لي ان اخاطب مؤتمر نزع السلاح خلال رئاستك . واود بهذه المناسبة ان اعرب لك عن تهنئتي وعن ثقتي باننا سنحقق تقدما كبيرا في عملنا بفضل توجيهاتك . واؤكد لك كامل تاييد وفدي الذي يرى انه بالرغم من التطورات الاخيرة التي ربما خففت الشعور بالاستعجال الذي شاركت فيه بلدان عديدة من قبل ، فإن قضية تحديد الاسلحة ونزع السلاح تحتفظ بمكانها الهام في السياسة العالمية والعلاقات الدولية .

ولست بحاجة الى قول الكثير لإثبات هذا الاستنتاج . فان كون ان عددا كبيرا من المسؤولين الحكوميين ذوي الرتب العالية ، ومن بينهم المتحدث الاول في هذا اليوم ، سعادة وزير نزع السلاح وتحديد الاسلحة في نيوزيلندا ، الاونورابل دوغلاس غراهام - ادلى ببيانات خلال هذا العام امام مؤتمر نزع السلاح - هو امر في حد ذاته يشهد على اهتمام الدول بتقدم نزع السلاح . وهي على حق في ذلك . ان قضية تحديد الاسلحة ونزع السلاح كانت دائما ولا تزال متصلة بالامن . والتطورات الجديدة ، مهما كانت ايجابية ، لم تغير حتى الآن على ما يبدو طبيعة هذه العلاقة الاساسية . والبلدان الصغيرة بوجه خاص - وبلغاريا ليست استثناء في هذا الصدد - مهتمة بالطبع بالخيارات المتعلقة بتعزيز الامن القومي والتي تظهر في عملية تحديد الاسلحة .

وفي أثار حرب الخليج ، اكتسبت الاهداف المتعلقة بعدم انتشار اسلحة التدمير الشامل وتكنولوجيا القذائف مزيدا من الاهمية . ونحن نشارك في الرأي القائل إن انتشار هذه الاسلحة وعمليات نقل الاسلحة التقليدية بلا قيود هي امور يضعفان الامن الدولي ويزيدان احتمالات المنازعات المسلحة . ويمكن توقع ان تعالج هذه القضايا في المستقبل القريب بمزيد من الاهتمام ، على الصعيد الثنائي والمتعدد الاطراف على السواء ، بما في ذلك في المحافل العالمية لنزع السلاح .

لقد اصدر مؤخرا وزير الخارجية البلغاري اعلان تاييد لمبادرة الرئيس بوش الاخيرة فيما يتعلق بالشرق الاوسط . واعرب في الاعلان ، في جملة امور ، عن الاعتقاد

بان هذه المبادرة سيكون لها تاثير اوسع نطاقا بكثير على الجهود التي تستهدف تعزيز السلم والامن على نطاق العالم . واود ايضا ان اخطركم في هذا الصدد بانه يجري حاليا اتخاذ خطوات في بلغاريا لبدء تطبيق نظام وطني شامل لمراقبة الصادرات . ونحن نسعى الى استخدام الخبرة التي اكتسبتها بلدان اخرى في هذا الميدان . والهدف هو الاسهام في استمرار بقاء المبادئ التوجيهية الحالية المتفق عليها دوليا والتي يحاول في ظلها حد انتشار الاسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية وتكنولوجيات القذائف . وفيما يتعلق بعدم الانتشار ، أود ايضا ان ارحب بقرار فرنسا الانضمام الى معاهدة عدم الانتشار . ونعتبر ان هذا التطور يمثل اسهاما كبيرا في استمرار بقاء المعاهدة وفي الامن الدولي عموما . وقد استمع وفدي باهتمام كبير الى بيان سفير فرنسا الموقر ، السفير ايريرا ، الذي عرض فيه خطة تحديد الاسلحة ونزع السلاح التي وضعها قبل ايام الرئيس ميتران . ونجد ان هذه الخطة تحتوي عددا من الافكار القيمة التي سيجري بحثها على نحو شامل ، وبشكل ايجابي بلا شك .

واليوم أود ان أتناول بند جدول الاعمال الخاص بالاسلحة الكيميائية . وسابدأ بقول إن بلغاريا مهتمة للغاية بسرعة ابرام اتفاقية بشان الاسلحة الكيميائية . ونحن ننظر في هذا السياق نظرة ايجابية الى مبادرة الرئيس بوش الاخيرة . ولا يسع بلغاريا الا ان ترحب بهذه المبادرة ، مثلما ايدنا دائما فكرة الاسراع بالعمل المتعلق باتفاقية الاسلحة الكيميائية ، بما في ذلك من خلال مفاوضات متواصلة . ومن رأي الوفد البلغاري انه في المتناول تماما حل القضايا المعلقة بحلول نهاية عام ١٩٩١ واستكمال الاتفاقية خلال ١٢ شهرا .

لقد اعلنت بلغاريا من جانب واحد في مؤتمر باريس بشان الاسلحة الكيميائية ، وبالاشتراك مع البلدان الاخرى الاعضاء في مؤتمر الامن والتعاون في اوروبا في اجتماع قمة باريس لعام ١٩٩٠ عن نيتها في ان تكون طرفا اصليا في اتفاقية الاسلحة الكيميائية . وبناء عليه ، نحن نؤيد مناشدة الولايات المتحدة جميع الدول ان تفعل بالمثل وان تعلن عن مخزوناتها من الاسلحة الكيميائية . إن بلدي دخل عملية تحضير وطنية مكثفة للوفاء بالتزاماته المقبلة في موعدها تماما . وقد قدم اقتراح في مجلس الوزراء البلغاري لانشاء لجنة وطنية للتحضير لانضمام البلد الى الاتفاقية . ومن الممكن تماما ان تتحول هذه اللجنة فيما بعد الى هيئة وطنية كما تنص عليه المادة السابعة من اتفاقية الاسلحة الكيميائية .

إن تخلي الولايات المتحدة رسميا عن استخدام الاسلحة الكيميائية لاي سبب كان ، بما في ذلك للانتقام ، يتفق مع رغبة جميع الدول الاخرى المشتركة في المفاوضات ، بما فيها بلغاريا . لقد كنا نصر دائما ولا نزال على ان تتضمن المادة الاولى من الاتفاقية

التزاما بعدم استخدام الاسلحة الكيميائية تحت اية ظروف . وبناء عليه ، فان حكومتنا بصدد سحب تحفظ بلغاريا بشان بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ ، الذي ابدته منذ وقت طويل . ونحن نرحب ايضا بالتزام الولايات المتحدة الجديد غير المشروط بتدمير جميع مخزوناتها من الاسلحة الكيميائية ومرافق انتاجها في خلال ١٠ سنوات من دخول الاتفاقية حيز النفاذ . ويبدو ان ادراج هذه الاحكام ينطوي على اكبر وعد بتعجيل استكمال الاتفاقية . كما ان ما اعربت عنه الولايات المتحدة من استعداد لتقديم المساعدة الى الدول الاخرى من اجل تدمير جميع مخزونات الاسلحة الكيميائية الموجودة ، على نحو سريع ومامون وسليم بيئيا ، يشكل خطوة إيجابية اخرى يمكن ان تسهل نجاح إتمام هذه العملية خلال مدة السنوات العشر المتوقعة .

ويعتقد وفدي ان اقتراح الامتناع عن التجارة في المواد ذات الصلة بالاسلحة الكيميائية مع دول ليست اطرافا في الاتفاقية هو امر قد يلزم زيادة توضيحية . إن "النص المتعير" يحتوي بالفعل حكما يقول انه لا يجوز نقل المواد الكيميائية الواردة في الجدول ١ الا فيما بين الدول الاطراف في الاتفاقية . وحتى الآن ، لا ينطبق هذا الحكم على المواد الكيميائية الواردة في الجدولين المتبقيين . وربما كانت هناك حاجة ايضا الى إلقاء نظرة أدق على مشروع نص المادة الحادية عشرة . ومن الواضح ، على اية حال ، ان ادراج حكم توافقي من هذا النوع في الاتفاقية من شانه تشجيع مزيد من الدول على الانضمام الى الاتفاقية ، ومن شانه بالتالي الاسهام في تحقيق عالميتها .

وستؤيد بلغاريا ادراج احكام لفرض عقوبات على الدول التي تنتهك الاتفاقية ، وبوجه خاص فرض عقوبات شديدة ضد اية دولة تبادر باستخدام الاسلحة الكيميائية . إننا ملتزمون ايضا بنظام تحقق قوي ، يكون التفتيش بالتحدي احد عناصره الاساسية . وسنحدد موقفنا في هذا الصدد ما ان تقدم الولايات المتحدة المقترحات الجديدة التي وعدت بها .

واخيرا ، لقد سر الوفد البلغاري ان يلاحظ رد فعل الاتحاد السوفياتي العوري والايجابي على اقتراحات الولايات المتحدة ، الذي اعرب عنه في بيان الوفد السوفياتي امام الجلسة العامة في ٢٣ ايار/مايو . وهذا ايضا دليل آخر على انه يجري ايجاد الشروط الاساسية الضرورية لإبرام اتفاقية الاسلحة الكيميائية سريعا . ونحن على ثقة بان اللجنة المخصصة للاسلحة الكيميائية ستستطيع ، في ظل توجيه رئيسها ، السفير سرجي باتسانوف ، اتمام هذه المهمة .

إن وفدي سيتخذ موقفا فعالا في المفاوضات بشان هذه القضايا وجميع القضايا الاخرى المتبقية . وفي السياق الحالي الجديد للمفاوضات ، نولي حتى تقديرا اكبر لفكرة الدعوة الى عقد اجتماع بشان الاسلحة الكيميائية على مستوى وزراء الخارجية في

جنيف للمساعدة على حل جميع القضايا السياسية المعلقة المتصلة باتفاقية الاسلحة الكيميائية بصفة نهائية .

وختاما ، اود أن اشدد على ما يلي . إنك يا سيدتي الرئيسة ، تقومين بادارة اعمال مؤتمر نزع السلاح في وقت دخلت فيه المفاوضات بشان الاسلحة الكيميائية اصعب مراحلها وايضا اكثرها إثمارا . إن تحقيق نتائج سريعة وموفقة في هذه المفاوضات هو امر من المفروض ان يزيد الثقة بهذا المحفل ويثبت مرة اخرى انه قادر ، على نحو فعال ، على معالجة وحل القضايا ذات الصلة بالامن التي هي اكثر القضايا تعقدا وحساسية . إنه وقت فيه فرص لم تتوفر من قبل وينبغي لنا ان نستفيد منها باقصى قدر .

الرئيسة: اشكر ممثل بلغاريا على بيانه وايضا على كلماته اللطيفة . والكلمة الآن لرئيس اللجنة المخصصة للاسلحة الكيميائية ، السفير باتسانوف من اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية .

السيد باتسانوف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية): لقد دعوتيني ، يا سيدتي الرئيسة ، بصفتي رئيس اللجنة المخصصة للاسلحة الكيميائية ، الى إلقاء كلمتي . ولكني اود ، قبل كل شيء ، بصفتي رئيس الوفد السوفياتي ، ان اهنئك صادقا بتقلدك منصب الرئاسة واعرب لك عن تقديرنا الكبير للطريقة الفعالة جدا التي قمتي بها بادارة اعمال هذا المؤتمر . وارى ايضا لزاما عليّ ان اقول ان رئاستك ، ضمن جملة امور ، كان لها تاثير إيجابي على حل قضايا عديدة معروضة حاليا على اللجنة المخصصة للاسلحة الكيميائية . وبالفعل ، لقد طلبت الكلمة لامر يتصل بواحدة من هذه القضايا . واود ان اقدم الى المؤتمر توصية اعتمدت امس في اللجنة المخصصة للاسلحة الكيميائية بتوافق الآراء ، ووزعت هذا اليوم باعتبارها الوثيقة CD/CW/WP.343 . وهي وثيقة من وثائق اللجنة المخصصة مؤرخة في ١٢ حزيران/يونيه . وتطلب من اللجنة المخصصة ان تعقد دورة عادية إضافية خلال الفترة من ٨ الى ١٩ تموز/يوليه ، اي حتى بداية الجزء الثالث من دورة مؤتمر نزع السلاح بالضبط . وإن ضرورة عقد هذه الدورة الاضافية ناشئة عن ان اللجنة المخصصة دخلت في مرحلة جديدة ، تتطلب تكثيفا كبيرا للمفاوضات من اجل إحراز تقدم نحو استكمال اتفاقية الاسلحة الكيميائية سريعا . ويرى المشتركون في مفاوضات الاسلحة الكيميائية ، ان هذه التوصية التي اعتمدتها اللجنة المخصصة امس ، لا ينبغي ان تتضمن حكما مسبقا على اية قرارات اخرى تتعلق بالعمل خلال الفترة التي تلي اختتام الجزء الثالث من مؤتمر نزع السلاح ، الذي من المقرر ان يعقد في بداية ايلول/سبتمبر . ولا تزال المفاوضات جارية فيما يتعلق بهذه المسالة . واود ان اعرب عن املي ان يعتمد مؤتمر نزع السلاح توصيتنا ، مما سيوفر عندئذ "الاساس القانوني"

اللازم لمواصلة المفاوضات بشان الاسلحة الكيميائية خلال الاسبوعين الثاني والثالث من تموز/يوليه .

الرئيسة: اشكر رئيس اللجنة المخصصة للاسلحة الكيميائية على تقديمه التوضيحات الواردة في الوثيقة CD/CW/WP.343 . وسنعود الى هذه المسالة فيما بعد . اعطي الكلمة الآن لممثل الهند ، السفير شادها .

السيد شادها (الهند): السيدة الرئيسة ، نظرا لان هذه هي المرة الاولى التي القي فيها كلمة في ظل رئاستك ، اسمحي لي ان اعرب لك عن تهنئتي الحارة بتقلدك هذا المنصب وعن اجمل تمنياتي لتكون فترة رئاستك موفقة ومثمرة . ويسعدنا بوجه خاص ان نرى ممثلة من المملكة المتحدة ، وهو بلد تربط الهند به روابط وثيقة ، تحتل الرئاسة في هذه المرحلة الحاسمة من مداولاتنا في مؤتمر نزع السلاح . واود ايضا ان اضم صوتي الى المتحدثين السابقين لنرحب في وطننا بسعادة السيد دوغلاس غراهام ، وزير نزع السلاح وتحديد الاسلحة في نيوزيلندا . واود ان اشكره ، بوجه خاص ، على الاهتمام الذي ابداه باعمال اللجنة المخصصة لحظر التجارب النووية ، التي اتشرف برئاستها ، ونحن نتطلع حقا الى الاستماع اليه بعد ظهر اليوم .

لم اطلب الكلمة إلا لتقديم بيان مختصر جدا عن بعض التطورات الايجابية الاخيرة التي نعتقد انها ستعطي قوة دافعة لمفاوضات الاسلحة الكيميائية الجارية حاليا في مؤتمر نزع السلاح . واشير هنا الى البيان الذي ادلى به الرئيس بوش في ١٣ ايار/مايو ١٩٩١ والذي اعلن فيه رسميا الامتناع عن استخدام الاسلحة الكيميائية لاي سبب كان ضد اية دولة وتعهد الولايات المتحدة بلا قيد ولا شرط بتدمير مخزوناتها من الاسلحة الكيميائية خلال عشر سنوات من دخول اتفاقية الاسلحة الكيميائية حيز النفاذ . إن حكومة الهند قد رحبت من قبل بهذا البيان الذي نعتقد انه يسهم إسهاما حاسما وهاما في المفاوضات الخاصة باتفاقية الاسلحة الكيميائية . إن الهند تعارض بشدة وجود الاسلحة الكيميائية والتزمت منذ وقت طويل تجاه مسالة الإزالة الكاملة لجميع الاسلحة الكيميائية في جميع انحاء العالم وتحريم استخدامها بلا قيد ولا شرط . وتحقيقا لهذه الغاية ، تؤيد الهند تاييدا تاما النداء الذي وجهه الرئيس بوش لتكثيف مفاوضاتنا هنا في جنيف بغية حل جميع القضايا المعلقة بحلول نهاية هذا العام واستكمال هذه الاتفاقية بحلول منتصف عام ١٩٩٢ . إن الهند ستسهم بكل طريقة ممكنة في تحقيق الاهداف الخاصة بالتخلي الكامل عن استخدام الاسلحة الكيميائية ، والتعهد بعدم استخدام الاسلحة الكيميائية تحت اية ظروف وتدمير جميع ما يوجد من مخزونات الاسلحة الكيميائية . وسنؤيد الجهود التي تبذلها جميع الوفود الى مؤتمر نزع السلاح التي تفكر مثلنا من اجل تحقيق هذه الغايات .

وكما سنحت لوفدي فرصة لقوله في مناسبات عديدة في الماضي ، يجب أن تكون اتفاقية يمكن أن تحظى بانضمام عالمي اليها غير تمييزية وينبغي أن تنص على مساواة جميع الدول في الحقوق والالتزامات ، سواء كانت أو لم تكن حائزة لأسلحة كيميائية . وينبغي أن تحتوي نظاما فعالا للتحقق يُطَمْئِن جميع الدول الأطراف بشأن الامتثال لها . وينبغي أن تضمن الاتفاقية حق الدول الأطراف بلا اعاقة في استحداث وانتاج واستخدام وتبادل ونقل المواد الكيميائية والتكنولوجيا للأغراض السلمية وعدم تعويق أو منع التعاون الدولي في المجالات السلمية لتنمية الصناعة الكيميائية . والطريقة المثلى لضمان انضمام الجميع الى هذه الاتفاقية هو جعلها جذابة لمن ينضم اليها . وتحقيقا لهذه الغاية ، ينبغي أن تتفق مصالح الذين يمتلكون أسلحة كيميائية مع مصالح الذين لا يمتلكونها والذين سيقبلون فرض حدود على صناعتهم الكيميائية التي تلعب دورا هاما في تنميتهم آملين أن يحققوا تعزيزاً للأمن . ونظام التحقق الروتيني الذي سيوضع ينبغي إذن أن يضمن ضرورة أن يكون الامتثال ممركزا حول الصناعة الكيميائية ذاتها وأن يكون مركزا عليها وسهل التنفيذ ومقدورا عليه . إن قضية التفتيش بالتحدي في المفاوضات الخاصة باتفاقية الأسلحة الكيميائية قد نوقشت طوال عدد من السنوات . ونحن نعتقد أنه ما أن يستلم طلب للتفتيش بالتحدي ، فإن ميدان الاهتمام يتسع ليصبح موضع اهتمام جميع الدول الأطراف ، التي تشترك حينئذ على نحو مشروع في طلب اعادة تأكيد أنه لا يجري انتهاك الاتفاقية . وبناء عليه ، ينبغي ضمان الطابع المتعدد الأطراف للتفتيش بالتحدي . وينبغي أن تتفق مصالح الأمن في اتفاقية الأسلحة الكيميائية مع أهداف التنمية . وأنا على يقين بأن جميع الوفود التي تقوم بالتفاوض بشأن هذه القضية في مؤتمر نزع السلاح تشاركنا شعورنا بالاستعجال وتدرك بأن مفاوضات الأسلحة الكيميائية توجد في مرحلة حاسمة . وينبغي بذل جميع الجهود لتحقيق هدفنا وستؤيد الهند تأييدا كاملا جميع الجهود المبذولة من أجل تحقيق هذه الغاية وستكملها .

الرئيسة: أشكر ممثل الهند على بيانه وأيضا على كلماته اللطيفة ، وربما يمكننا الآن العودة الى الوثيقة CD/CW/WP.343 ، أي الى توصية اللجنة المخصصة للأسلحة الكيميائية فيما يتعلق بعقد دورة عادية اضافية محدودة المدة للجنة المخصصة خلال الفترة من ٨ الى ١٩ تموز/يوليه . واقترح أن نتخذ الآن اجراء بشأن هذه التوصية . وإذا لم يكن هناك أي اعتراض ، سأعتبر أن المؤتمر يعتمد توصية اللجنة المخصصة .

وقد تقرر ذلك .

الرئيسة: ستبلغ الأمانة بذلك شعبة خدمات المؤتمرات في مكتب الأمم المتحدة في جنيف .

ومعروضة ايضا على المؤتمر الوثيقة CD/WP.406 ، التي تحتوي مذكرة من الرئيسة بشان طلب وجهته الينا دولة غير عضو ، فيما يتعلق باشتراكها في اعمال المؤتمر . كما حدث في مناسبات سابقة ، اخطرت المنسقين فعلا بانه لم يرد الينا اي اعتراض على هذا الطلب . وبما ان الحالة كذلك ، هل يمكن ان اقترح ان نتناول هذا الطلب مباشرة في هذه الجلسة العامة الرسمية؟ لا يبدو ان هناك حاجة الآن الى عقد اجتماع غير رسمي ، على ان يكون مفهوما بالطبع ان هذا الإجراء لن يكون سابقة فيما يتعلق بالنظر مستقبلا في طلبات واردة من غير الاعضاء . وسابدا الآن في اعتماد مشروع المقرر .

وقد تقرر ذلك .

الرئيسة: ستُخطَر البعثة الدائمة لايرلندا بهذا المقرر .

سنبدأ الآن في النظر في جدول مواعيد الاجتماعات التي سيعقدها المؤتمر وهيئاته الفرعية في الاسبوع القادم . لقد عمم جدول المواعيد في ورقة غير رسمية وهو على سبيل الارشاد فقط وعرضة للتغيير اذا اقتضت الحاجة ذلك . وإذا لم يكن هناك اي اعتراض ، ساعتبر أن المؤتمر يعتمد جدول المواعيد .

وقد تقرر ذلك .

الرئيسة: لا توجد اعمال اخرى لهذه الجلسة العامة . وقبل رفع الجلسة ، أود أن أذكّر ، بانه وفقا لجدول مواعيد هذا الاسبوع وللمقرر الذي اتخذ في نهاية جلستنا العامة الاخيرة ، سيعقد المؤتمر اجتماعا غير رسمي بعد هذه الجلسة العامة مباشرة بشان موضوع بندي جدول الاعمال ، ٢ "وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي" و٣ ، "منع الحرب النووية ، بما في ذلك جميع المسائل المتصلة بذلك" .

وستعقد الجلسة العامة التالية لمؤتمر نزع السلاح يوم الخميس ، ٣٠ حزيران/يونيه ، الساعة ١٠/٠٠ صباحا .

رفعت الجلسة الساعة ١١/٤٥

١٧٠٠ح